Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.15/Rev.1
البند 9(أ)(i) من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية النيجر

من أجل

مشروع تشجيع المبادرات المحلية للتنمية في آغوي

Document # 302039
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم –	استراتيجية الصندوق في تعاونه مع النيجر	5
الجزء الثاني –	**المشروع**	**7**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	7
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	9
جيم –	عناصر المشروع	10
دال –	التكاليف والتمويل	11
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	13
واو –	التنظيم والإدارة	13
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	المخاطر	16
طاء –	الأثر البيئي	16
ياء –	السمات الابتكارية	16
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**17**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**17**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**19**

APPENDIXES

الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني – التمويل السابق للصندوق

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – الإطار المنطقي

9 IV. *ORGANISATION ET GESTION* (ORGANIZATION AND MANAGEMENT)

الرابع – التنظيم والإدارة

14 V. ORGANIZATION CHART

الخامس – الهيكل التنظيمي

معادلات العملة

1.00 دولار أمريكي	=	609 فرنك أفريقي (المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا)
100 فرنك أفريقي	=	0.164 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية النيجر

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

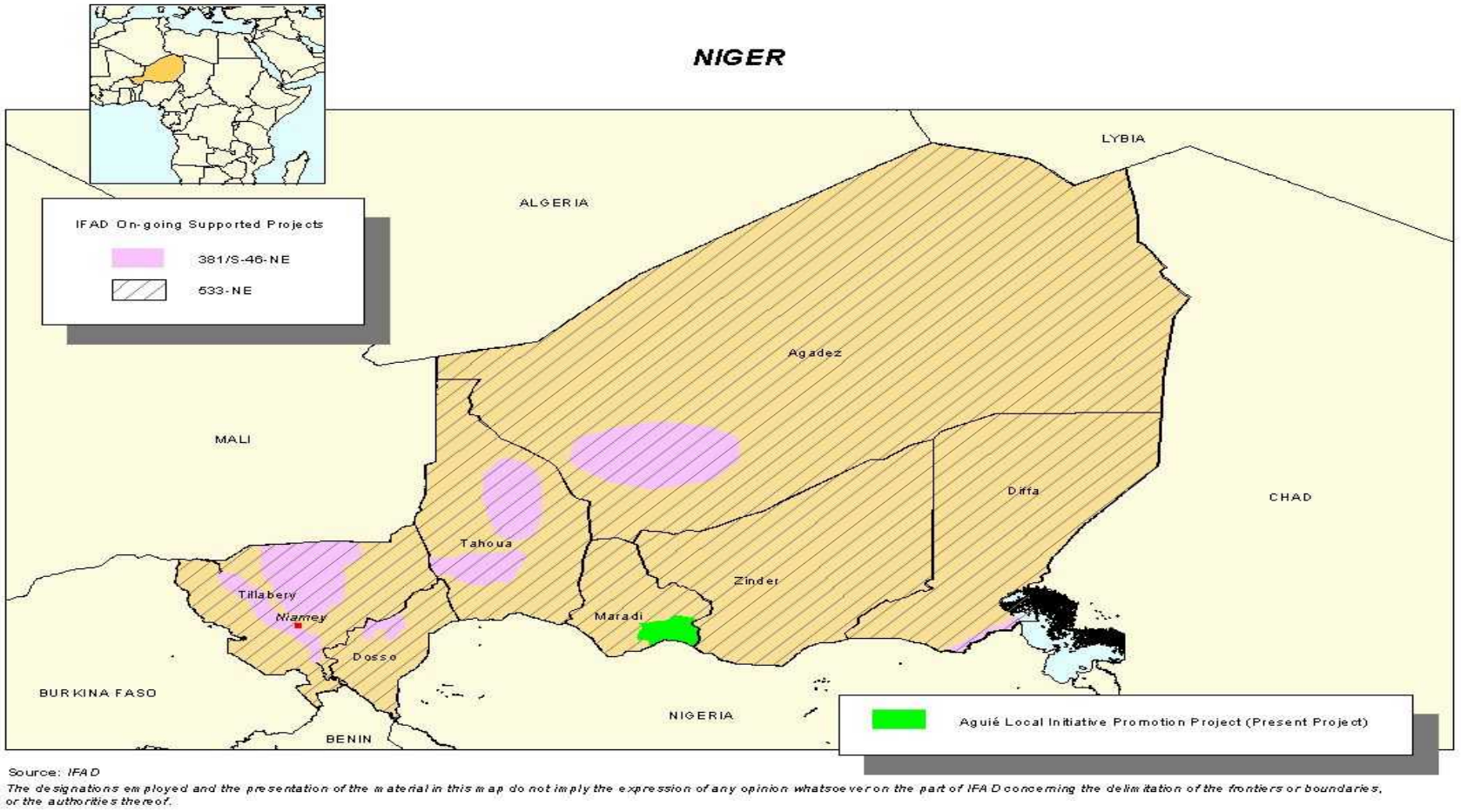

Source: *IFAD*

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية النيجر

مشروع تشجيع المبادرات المحلية للتنمية في آغوي

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية النيجر
الوكالة المنفذة:	وزارة التنمية الزراعة
التكلفة الكلية للمشروع:	17.56 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	7.60 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.00 ملايين دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في العالم الثالث (يؤكد فيما بعد)
قيمة التمويل المشترك:	3.77 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	2.56 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.23 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ يتالف المستفيدون من حوالي 000 30 أسرة ريفية (000 180 شخص، تعيش في فقر، مع إيلاء عناية خاصة لأشد الأسر تضررا. وستشمل المجموعات المستهدفة للمشروع: (i) الأسر التي تعتبر "متضررة" أو "متضررة جدا" من انعدام الأمن الغذائي ومن الفقر؛ (ii) النساء الفقيرات والأسر التي تعولها النساء (13% من مجموع الأسر)؛ (iii) العاطلون عن العمل والعاطلون عن العمل من الشباب الذين يحتاجون إلى القيام بأنشطة خارج المزرعة نتيجة لضيق قاعدة الموارد والزيادة الكبيرة في عدد السكان.

لماذا هم فقراء؟ يرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي وبجملة واسعة من العوامل الأخرى مثل الحيازات الحيوانية الصغيرة وكذلك الحاجة إلى العمل لدى الآخرين، وجمع حطب الوقود لبيعه، والهجرة أو بيع المحاصيل قبل حصادها. ويشكل تفاوت الهطولات المطرية خطرا رئيسيا في منطقة المشروع، وأدت التغييرات في النسيج الاجتماعي إلى ضعف علاقات التضامن التي استخدمها المجتمع تقليديا في مواجهة هذا الخطر. والعوامل الأخرى للخطر هي إعتلال الصحة والمديونية. وتؤدي عملية الإفقار إلى قيام الأسر الأفقر ببيع الأراضي والأصول الإنتاجية الأخرى وبالتالي فهي تعرض أمنها الغذائي وإنتاجها إلى الخطر. وتركز استراتيجيات خفض التعرض للضرر أساسا على الأمن الغذائي، ولا سيما خلال الفصل الجاف: وملكية الحيوانات المجترة والهجرة الموسمية ومصارف الحبوب، ومؤخرا، مخططات الادخار. وبينما حصلت النساء على درجة ما من الاستقلال الذاتي، زادت أيضا مسؤولياتهن وضعف دعم أفراد الأسر لهن. ومن ناحية أخرى، لم يعد من المتوقع لعدد متزايد من الشباب والأسر الشابة بناء حياة تعتمد على الزراعة وأصبحوا مضطرين إلى البحث عن سبل عيش بديلة.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ سيقوم المشروع بتحسين دخول المستفيدين ومستوى معيشتهم مع التأكيد بشكل خاص على النساء والشباب البالغين. ويقوم المشروع أيضا بتقوية قدرات المجموعة المستهدفة – في نطاق عملية إنمائية محلية – على تصميم ابتكارات ومبادرات ووضعها وتنفيذها (في المجالات التقنية أو الاقتصادية أوالتنظيمية) التي يمكن أن تؤدي إلى خفض حدة فقرهم أو تعرضهم للضرر، أو تحسين أمنهم الغذائي. وسيقوم المشروع تحديدا بما يلي (i) بدعم إنشاء وتعزيز منظمات قادرة على مساندة إقامة حوار محلي وصنع القرارات ووضع الابتكارات والمبادرات موضع التنفيذ؛ (ii) تشجيع الأفراد والمجموعات على تصميم مشروعاتهم الصغيرة وتنفيذها؛ (iii) المساعدة في تنقيح الابتكارات المحلية وتحليلها واضفاء قيمة عليها ونشرها؛ (iv) دعم قدرة تنفيذ الخدمات المحلية استجابة للاحتياجات والمطالب الفعلية للمجموعة المستهدفة وتيسير الابتكارات والمبادرات المحلية.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيشارك المستفيدون من خلال الكيانات والمنظمات المحلية التي يدعمها المشروع. وستقوم هذه المؤسسات على أساس مفهوم الأراضي أو غيرها من الأسباب المنطقية الأخرى (المواضيعية وإنشاء الشبكات وما إلى ذلك)؛ وسيجرى دعمها على مستويات مختلفة (مثل المجموعات ذات المصالح المشتركة أو المجموعات داخل القرى وما بينها وتلك التي تخص مهنة معينة) حسب الإقتضاء. والغرض هو دعم منظمات المجتمع المدني لتتمكن من التفاعل مع الهيئات الإدارية (المجالس والمقاطعات والأقاليم). وقد يؤدي الزخم الذي يحققه المزارعون المبتكرون إلى التوسع فيه بحيث يولد منظمة مهنية للمزارعين في منطقة المشروع.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية النيجر
من أجل
مشروع تشجيع المبادرات المحلية للتنمية في آغوي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية النيجر بما قيمته 7.60 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.00 ملايين دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمساعدة في تمويل مشروع تشجيع المبادرات المحلية للتنمية في آغوي. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تبلغ مساحة النيجر 000 267 1 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها 11.6 مليون نسمة وهم يتزايدون بسرعة (3.6% سنويا). ويظل النيجر أحد أفقر البلدان في العالم وذلك نتيجة لقاعدة الموارد البشرية والطبيعية المحدودة وموقع النيجر كبلد غير ساحلي (يبعد أقرب ميناء بحري بحوالي 000 1 كيلومتر). ويعيش حوالي 85% من سكانه في القطاع الجنوبي حيث يسمح سقوط الأمطار، بالرغم من عدم انتظامه، بالزراعة البعلية. وأربع أخماس السكان ريفيون بالرغم من ارتفاع معدل عملية التحضر. وتعتبر الهجرة شائعة، إلا أنها موسمية في الأساس.

2 - بعد عقدين من عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي، ارتبطت عودة العملية الديمقراطية في عامي 2000/1999 وانتخاب رئيس جمهورية جديد وبرلمان بزيادة تدفقات المساعدات الأجنبية. ومنذ بيان السياسة العامة في أبريل/نيسان 2000، أظهرت الحكومة المنتخبة الجديدة التزاما تجاه تحقيق الاصلاحات الهيكلية والحد من الفقر.

3 - يعمل 90% من السكان النشطين في الزراعة التي تمثل 40% من الناتج المحلي الاجمالي، وتسهم بنسبة 31% من عائدات الصادرات وهي بذلك تعادل تقريبا اليورانيوم (32%). ويعتبر الأداء الشامل للاقتصاد سيئا: انخفاض الناتج المحلي الاجمالي عن الزيادة في عدد السكان طوال العقدين الماضيين. ويقدر الناتج المحلي الاجمالي السنوي للفرد بحوالي 172 دولارا أمريكيا مما يضع النيجر في المرتبة 161 من بين 162 بلدا. ويشكل عدم الاستقرار السياسي

1 لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

وضـــعف إدارة الاقتصـــاد الكلي وانخفاض الإيرادات من صادرات اليورانيوم والجفاف الأسباب الرئيسية للاتجاهات الســـلبية هذه. وتشمل هذه أيضا زيادة التفاوت الاجتماعي والفقر نتيجة لخفض برامج الصحة والتعليم والزراعة والبنية الأساســـية. ويعتبر أداء الاصلاحات الاقتصادية متفاوتا نظرا لضعف النمو الاقتصادي وتفاقم حدة الفقر. وسوف يعتمد تحسين أوضاع المعيشة في النيجر أساسا على تطور الوضع الإقليمي، أي النمو المستدام في نيجيريا والنمو في البلدان الســـاحلية للاتحـــاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وفي الأجل المتوسط، سيواصل النيجر الاعتماد على مساهمات المعونة الأجنبية وعلى دعم استراتيجية الحد من الفقر.

4 - **إدارة الدين العام**. انخفض المتوسط الصافي السنوي للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تتلقاها النيجر انخفاضا حادا من 52 دولارا أمريكيا للفرد في عام 1990 إلى 28 دولارا امريكيا في أواخر التسعينات. وغدا تحمل العبء الثقيل للدين الخارجي أمرا غير مستدام بالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي المحدود للفرد الواحد. وأدى هذا إلى الحصول على حـــزمة التخفـــيف مـــن عبء الدين بما يقدر بحوالي 890 مليون دولار أمريكي (تمثل حوالي 60% من اجمالي الدين الخارجـــي) بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بموجب هذه المبادرة، ألغى الصندوق مبلغ 6.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[2] من ديـــن النيجر، بما في ذلك المتأخرات. وتشمل شروط الوصول إلى نقطة الانجاز التي تقـــدم عندها غالبية الاغاثة: (i) إعداد وثيقة لاستراتيجية كاملة للحد من الفقر، وتنفيذ مرض لخطة الحد من الفقر لسنة واحـــــدة علـــى الأقـــــل؛ (ii) تنفيذ أعمال محددة في قطاعي التعليم والصحة وإعـــداد استراتيجية لمكافحة متلازمة فـــيروس نقـــص المـــناعة المكتســـبة/مرض الإيـــدز؛ (iii) مواصلة الالتزام باستقرار الاقتصاد الكلي وبالاصلاحات الهيكلـــية؛ (iv) حســـن الإدارة وشفافية الميزانية. وتأمل السلطات أن تنجز كل هذه الشروط بحلول نهاية عام 2002. ونتيجة لذلك، قد تنخفض خدمة الدين كنسبة مئوية من ايرادات الحكومة من حوالي 44% في عام 1999 إلى 10.9% في عام 2003 وقد تصل إلى وسطي قدره 4.3% خلال الفترة 2010–2019.

5 - **الاقتصـــاد الريفي**. زاد الناتج المحلي الاجمالي الزراعي بنسبة 2% من عام 1996 إلى عام 2000 مع تقلبات ســـنوية مـــرتفعة تعـــتمد على سقوط الأمطار. ومع ذلك، فان نمو الإنتاج الزراعي (بما في ذلك إنتاج الحبوب) أقـــل قلـــيـــلا مـــــن زيادة عـــدد السكان. ومازالت هناك عوامـــل هيكلية تعوق الاستثمار الزراعي وتنميته. وتشمل هـــذه العوامل: (i) تدهور الموارد الطبيعية نتيجة للتعرض للجفاف الشديد وعدم خصوبة التربة وعدم ملاءمة ممارسات إدارة الموارد الطبيعية وعدم اتساق قوانين حيازة الأراضي؛ (ii) عدم كفاية الزراعة الحراجية ونظم تربية الثروة الحيوانية؛ (iii) فشل نظم شبكات الري الكبيرة والتنمية غير الكافية لشبكات الري الصغيرة، بالرغم من توافر قدرات كبيرة للري؛ (iv) ســـوء الخدمـــات الزراعية، بما في ذلك التمويل الريفي. ويحتاج النيجر لوضع وتعزيز استراتيجية إنمائية ريفية واضحة.

6 - **سياسة اللامركزية**. بدأت عملية الابتعاد عن المركزية في الإدارة بسن قوانين في يونيه/حزيران 2002 لإنشاء تدريجـــي لـــثلاثة مستويات للحكومة المحلية، يرأس كل مستوى مجلس وهيئة تنفيذية منتخبة مباشرة. وسيجرى إنشاء

2 تتمثل القيمة الحالية الصافية في نهاية عام 1999 بمبلغ 9.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الإسمية طوال 11 سنة.

اعـتماد فـي ميزانـية الدولة لدعم الحكومات المحلية. ويتعين الآن تحديد مسؤوليات كل مستوى. ففي آغوي، ستكون المستويات الثلاثة للحكومة المحلية في (إقليم) مرادي و(مقاطعة) آغوي وأربع مناطق.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

7 - قـدم الصـندوق سبعة قروض لتمويل خمسة مشروعات في النيجر تشمل نهج قائمة على المجتمعات المحلية للتنمـية الزراعـية والتمويل الريفي والبنية الأساسية الريفية وشبكات الري الصغيرة والتنمية الرعوية. ومازال هناك مشـروعين قـيد التنفيذ: (i) المرحلة الثانية من المشروع القطري الخاص الذي بادر به الصندوق واشترك في تمويله بـرنامج الأغذية العالمي؛ (ii) برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية الممول على نحو مشترك من قبل الوكالة الفرنسية للتنمـية التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وتعد المرحلة الثانية من المشروع القطري الخـاص الـذي يعـود لمبادرة الصندوق برنامجا كبيرا للتنمية المحلية وإدارة الموارد الطبيعية يشمل سبع مناطق في النيجر. ويشمل أيضا الخدمات المالية الريفية وشبكات الري الصغيرة والتنمية الرعوية. ويسعى برنامج تنمية الخدمات المالـية الريفـية إلى دعم قطاع الخدمات المالية الصغيرة القطرية ولا سيما الخدمات التي تعتني بحاجات الأكثر فقرا. وفـي موازاة البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى، يدعم الصندوق أيضا صياغة استراتيجية قطرية للخدمات المالية الصـغيرة تم التثبت منها في يونيه/حزيران 2001. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم الصندوق العديد من منح المساعدة التقنية ومـنح لمنظمات غير حكومية بناء على برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مشـروعات تجريبـية لإدارة المـوارد الطبيعـية. ويدعم أيضا برنامج العمل القطري لمكافحة التصحر، تحت رعاية صندوق أموال الأمانة الإيطالي.

8 - على مستوى الحافظة ككل تشمل الدروس المستفادة الرئيسية ما يلي:

- واجهـت وزارة الخـزانة في النيجر صعوبة في الإيفاء بالاتفاقات المالية الوطنية فيما يتعلق بكل من الأموال النظيرة وتسديد المتأخرات في الوقت المحدد. ومن المأمول أن تؤدي التدابير المتخذة مؤخرا بناء على مبادرة الديون إلى إزالة هذه العوائق.
- إن القـدرات المؤسسية والإدارية ضعيفة على جميع المستويات، وترتبط بالافتقار إلى تنسيق سياسات التنمية والمركزية المفرطة.
- هـناك حاجة إلى دعم خاص – من خلال مناهج قائمة على الطلب واللامركزية – للمجموعات التي يستهدفها الصندوق، ولا سيما النساء، لتمكينهم من المشاركة الكاملة في اقتصاد البلد والمجتمع.
- ينبغي تجنب التشتت الجغرافي للأنشطة وذلك لتعزيز الفعالية وخفض التكاليف المتعلقة بعمليات النقل الرديئة والاتصالات الصعبة.

9 - يقـوم تصميم هذا المشروع على أساس الدروس المستفادة من المشروع السابق للتنمية الريفية في آغوي كما اشتقت من التقييم المرحلي لعام 2000. وكان هدف هذا المشروع تعزيز الإنتاج الزراعي وزيادة الدخول؛ وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية المستدامة؛ ودعـم الاستقلال الذاتي للمنظمات الريفية. وشمل المشروع خمسة عناصر: (i) الائتمان؛ (ii) دعـم المنظمات الريفية؛ (iii) التنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية؛ (iv) البنية الأساسية الريفية؛ (v) الدعم

المؤسسي. واستنتج التقييم المرحلي أنه بالرغم من الخفض الشامل للفقر، فإنه فشل في الوصول إلى أفقر الأسر. والدروس المستفادة الرئيسية الأخرى هي:

- لم يكن نموذج رابطة القرية وهو نموذج غريب المنشأ ومتعدد الأغراض والمعيارية فرض كوسيلة لدعم المشروع، مناسبا على الغالب على أرض الواقع.
- قام موظفو المشروع بتوزيع الائتمانات مباشرة بمبالغ تجاوزت الطلبات الفعالة، مما أدى إلى مشاكل في التسديد وإعاقة الأنشطة الأخرى؛ وتم استخدام مؤسسة مهنية للخدمات المالية الصغيرة في عام 1998 كإجراء تصحيحي.
- أدى الإرشاد الزراعي والحيواني إلى نتائج محدودة بسبب نهج تتجه من القمة إلى القاعدة دعت إليها فكرة أن خدمات الإرشاد يتعين عليها "مواجهة" مقاومة المزارعين للابتكار.
- وفيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، قام مشروع التنمية الزراعية في آغوي، مع ذلك، بالدور المطلوب منه بالكامل في "تفعيل الابتكار المحلي ودعمه". وكان نجاحه ممكنا من خلال المعرفة العميقة للديناميكيات الحقيقية لبعض موظفي المشروع والمرونة في تنفيذ المشروع.
- إن التحول الجاري في حيازة الأراضي في المنطقة، حيث يجري حاليا إحلال أنماط ملكية المشاع التقليدية بالملكية الفردية، يحدث في معظم الأرضي القابلة للزراعة في النيجر وفي أنحاء منطقة الساحل جنوب الصحراء. وتحتاج المجموعات التي يستهدفها الصندوق إلى المساعدة في تعزيز وحماية حقوقها الخاصة بالأرض.

10 - وفضلا عن ذلك، عمل برنامج التنمية الريفية في آغوي، منذ عام 1998، في مشروع تجريبي للبحث والتطوير (دعم مشروع المبادرات الابتكارية للمزارعين) الذي تصدرته المنظمة غير الحكومية المسماة "البيئة والتنمية في العالم الثالث"، لاختبار منهج ابتكاري يتضمن شراكة وثيقة ومباشرة فيما بين المزارعين والباحثين ومنظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث، والبناء على التجارب التي اضطلع بها المزارعون أنفسهم في الميدانين التقني والاجتماعي. وتسليما بالتآزر الذي تحقق، وجد التقرير المرحلي أن المشروع قد قام بتفعيل ابتكارات إيجابية ودعمها في ميدان إدارة الموارد الطبيعية في سياق مرحلة تحول اجتماعي واقتصادي. واستنتج أيضا أن هذه الابتكارات سيجري تطبيقها في السنوات القادمة في معظم مناطق الزراعة البعلية في النيجر وفي بلدان منطقة الساحل جنوب الصحراء. لقد أكدت التقديرات الأخيرة القائمة على المشاركة أن ناتج المشروع التجريبي هذا قد أثر بطريقة فعالة على الحوار فيما بين الشركاء المختلفين ونشر ابتكارات المزارعين واشتراك النساء في عملية صنع القرارات. وكانت الدروس المستفادة الرئيسية هي:

- تم التأكد من قدرة سكان القرى على التحليل والابتكار والقيام بالتجارب، بحيث تعكس النتائج التي توصلوا إليها تنوعا وقدرات كبيرة.
- كان نشر الابتكارات أسرع عندما استخدمت شبكات الاتصالات التي توجد جذورها في المجتمع المحلي.
- لم تتأثر نوعية النهج المتبعة مع المزارعين بتوسيع عدد المبادرات والابتكارات المرغوبة.

- ينبغـــي أن يقوم موظفو المشروع بتيسير وصول سكان القرى إلى أكثر الشركاء ملائمة لكل نشاط وعدم تدخلهم المباشر؛ ويترك للمستفيدين أمر الاضطلاع بمسؤولياتهم عن الأنشطة.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع المشروع

الفقر في النيجر

11 - يجـــري تحديـــث البـــيانات عن الفقر كجزء من عملية وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وطبقا لمقياس التنمية البشـــرية لـــبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يشمل متوسط العمر المتوقع ومعدل معرفة القراءة والكتابة والحصول علـــى التعلـــيم ودخل الفرد، تعتبر سيراليون التي مزقتها الحرب هي الأسوأ حالا. ومن بعدها يأتي النيجر في مقياس التنمـــية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويبين هذا مستوى الفقر الاقصى في النيجر، حيث تدهور اقتصاده طوال عقود مـــن سوء الإدارة والفساد والكوارث المناخية وعدم الاستقرار السياسي. ومن المقدر أن 61% من السكان يعيشون بأقل مـــن دولار أمريكـــي واحد في اليوم. ويظل التفاوت في الدخول مرتفعا. وصنفت تقديرات التي وضعت في عام 1996 ثلثي السكان على أنهم "فقراء" والثلث الباقي على أنهم "أكثر فقرا". ومن المحتمل أن تكون الحالة أسوأ اليوم، نظرا لأن الـــناتج المحلي الإجمالي للفرد قد انخفض انخفاضا كبيرا منذ عام 1996. وعند النظر أبعد من مؤشرات الدخل، لا تبدو المؤشـــرات الاجتماعـــية أفضل: إذ تصل نسبة الوفاة عند الولادة 159% ونسبة وفاة الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة 270%، ويتمكـــن 50% فقـــط من الحصول على العقاقير الأساسية، ويبلغ متوسط العمر المتوقع 45 عاما وتصل نسبة الأمية إلى 84% (مع تفاوت كبير بين الرجال والنساء) ويلتحق حوالي 16% من التلاميذ بالمدارس.

12 - وطبقا لتقديرات عام 1996، يعيش 83% من الفقراء في المناطق الريفية؛ ومن بينهم من يعيشون في أسر يقوم علـــى إعالتها امرأة أو رجل عاطل عن العمل، يشكل الفقراء 73% منهم و50% من الأكثر فقرا. ويمكن تحقيق الأمن الغذائـــي دون معونة أجنبية فقط في أفضل السنوات المطيرة، ويظل الحصول على الخدمات الأساسية (المياه والصحة والتعلـــيم) محدودا، ولا سيما في المناطق الريفية. وعلى المستوى العام ومستوى الأسرة، تتأثر المرأة أكثر من الرجل بالفقـــر ومحدودية البنية الأساسية. إن الصعوبة في الحصول على الأراضي القابلة للزراعة هو العامل الرئيسي الذي يـــؤدي إلى الفقر. ويرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالحجم الكبير للاسرة والافتقار إلى التعليم وإمتلاك المزارعين للقليل من الماشـــية أو عدم إمتلاكهم اياها على الإطلاق، وضعف المتحصل اليومي من البروتين والخضروات ومنتجات الألبان. وتشكل الحالة الاجتماعية للنساء وحصولهن المحدود على الأرض والائتمان والمعرفة أسباب انتشار الفقر بينهن.

سياسة النيجر من أجل استئصال الفقر

13 - تركز وثيقة استراتيجية الحد من الفترة التي أعدتها الحكومة للفترة 2002–2005، والتي نشرت في يناير/كانون الثاني 2002، على استقرار حالة الاقتصاد الكلي والتنمية الريفية والصحة والتعليم والطرق والاتصالات وحسن الإدارة. ومـــن المتوقع أن يأتي الزخم الرئيسي للنمو من الإنتاج العالي للمحاصيل والثروة الحيوانية والصادرات الزراعية. إن التكالـــيف المقدرة لبرنامج الحد من الفقر في الفترة 2002–2005 تبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي (حوالي 75% من الناتج المحلـــي الإجمالـــي السنوي للبلاد). ولخفض الفقر، يتعين تخصيص 30% من النفقات العامة للتعليم والصحة والتنمية الريفـــية. وبالنســـبة للتعلـــيم، يشكل الزخم الرئيسي المدارس الابتدائية وتسجيل البنات فيها. أما الصحة، بالإضافة إلى

الاستراتيجية الجديدة الخاصة بمرض الإيدز وفيروسه (التي يجري تصميمها)، يتم التأكيد على الحصول على الخدمات الصحية ونوعيتها من خلال اللامركزية واسترداد التكاليف ومشاركة المنتفعين في الإدارة. ويتعين تحديث الاستراتيجية القطـرية للتنمية الريفية، إلا أن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر تحدد الأمن الغذائي وتعزيز الصادرات وتحسين إدارة المـوارد الطبيعـية باعتبارها الأهداف الرئيسية. وترى أيضا أن اشتراك المجتمعات المحلية في تصميم أعمال التنمية وتنفيذها وإدارتها شرط أساسي من أجل استراتيجية فعالة ومستدامة للحد من الفقر.

أنشطة استئصال الفقر التي تضطلع بها جهات مانحة أخرى

14 - تتمـثل الجهـات المانحـة الرئيسية الثنائية ومتعددة الأطراف العاملة في محاربة الفقر في النيجر في بلجيكا والدنمـارك وفرنسـا وألمانيا وسويسرا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. واستأنفت معظم الجهـات المانحـة هذه مؤخرا دعمها بسبب الحالة السياسية والمالية في الماضي في النيجر. ويمول الاتحاد الأوروبي مشـروعات عديدة للري ومشروع لتنمية المناطق الرعوية. ويمول أيضا المعونة الغذائية وبرامج الأمن الغذائي ونظم المعلومات بشأن أزمات الأغذية وبرامـج مكافحة الآفات وأنشطة التسويق. وتشمل العمليات التي يمولها البنك الدولي: (i) مشروع إدارة الموارد الطبيعية؛ (ii) مشروع تعزيز الري الخاص، الذي سيوفر الدعم التقني والتمويل لتنمية الري في وديان آغوي؛ (iii) مشروع تعزيز الصادرات الزراعية الرعوية. ويمول التعاون الفرنسي الدعم المؤسسي لوزارة التنمـية الزراعية ويقدم المساعدة التقنية. وتمول الوكالة الفرنسية للتنمية مخططات الخدمات المالية الصغيرة وأنشطة إدارة المـوارد الطبيعـية. ويركـز التعاون الألماني أساسا على إدارة الموارد الطبيعية وتنمية مخطط للخدمات المالية الصغيرة.

15 - وتشـمل المشروعات ذات العلاقة الأخرى (i) مشروع دعم التنمية المحلية في مياهي/نجويجمى الممول من صـندوق الأمـم المـتحدة للمشاريع الإنتاجية والصندوق البلجيكي للحفاظ على الحياة في العالم الثالث وبرنامج الأمم المـتحدة الإنمائـي الذي يقوم باختبار توصيل أموال الاستثمار المحلي من خلال الكميونات الأولية أو مجالس المناطق المحلـية (غير المنتخبة) السابقة؛ (ii) البرنامج المتكامل للخدمات الأساسية (الممول من صندوق الأمم المتحدة للطفولة والصـندوق البلجيكـي للحفاظ على الحياة وحكومة فنلندا) الذي يروج لتعليم النساء القراءة والكتابة وللصحة وللعناية بالطفل في آغوي؛ (iii) مشروع ممول من سويسرا في جايا بدأ بالتركيز على إدارة الموارد الطبيعية، إلا أنه الآن أكثر المشروعات تقدما في النيجر على أساس التنمية المحلية الشاملة.

استراتيجية الصندوق في النيجر

16 - يمكـن إيجـاز السمات الرئيسية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية (التي تم تحديثها في مارس/آذار 1999) بمـا يلـي: (i) تعزيـز الإدارة المسـتدامة للموارد الطبيعية؛ (ii) مساعدة المجموعة المستهدفة للاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية وتنميتها استجابة للطلب الإقليمي المحدد من أجل المحاصيل البعلية و/أو المروية ومنتجات الثروة الحيوانية وغـيرها مـن المنـتجات؛ (iii) استخدام مشاركة تعاقدية مع منظمات المجموعة المستهدفة وتجميعها، التي يمكن في إطارهـا مسـاعدتهم علـى إقامـة علاقات دائمة ومنصفة مع المؤسسات الأخرى (الحكومة ومقدمي الخدمات العامة والخاصـة والمجتمع المدني)؛ (iv) تحسين حصول المجموعة المستهدفة على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولاسيما

الخدمـــات التي لها تأثير إيجابي على حياة النساء والأمن الغذائي. وبالرغم من تحديد ذلك مبكرا، تتماشى هذه المبادئ بالكامل مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006.

الأساس المنطقي للمشروع

17 - يعمـــل ســـكان الريف في آغوي بنشاط في التكيف مع التغييرات المهمة التي تحدث في مجتمعهم واقتصادهم وفـــي اختبار طرق جديدة لعمل الأشياء وفي وضع استراتيجيات جديدة وتنفيذها. لقد تم تحديد ثروة من الابتكار (التقني والاجتماعـــي والتنظيمي والاقتصادي) أكدت عليها بعض الديناميكيات القوية، إلا أن هذه القدرة تجاهلتها المشروعات التقلـــيدية. ويمـــثل المشروع المقترح لتعزيز المبادرات المحلية في آغوي سابقة جديدة من خلال تقديم المعونة وجذب القوى المحركة الجديدة لغرض خفض تعرض المجموعة المستهدفة للصندوق للضرر والفقر. وبدلا من أن يقتصر ذلك على النظر في التنمية المحلية على أساس أراضي الدولة، سيأخذ المشروع في عين الاعتبار الشبكات الحالية للعلاقات فيما بين الأشخاص والاستجابة للحاجات المتزايدة للسكان للتجمع حول مصالح مشتركة من خلال مساعدتهم على خلق علاقـــات جديـــدة. ومـــن ثم، ستعرف التنمية المحلية على أنها عملية طويلة الأجل تهدف إلى تمكين سكان الريف من امـــتلاك مواردهـــم لتوليد مزيد من الثروة وتوزيعها محليا. ومن المتوقع أن تظهر كيانات ومنظمات جديدة للتعاون مع المؤسســـات الحالـــية فـــي سياق من الاستقلال الذاتي للشراكة المحلية التي يمكن للفقراء في ظلها أن يضطلعوا بدور رئيســـي. وســـيجري الترويج لأنواع مختلفة من الشراكات: بين الأفراد للاضطلاع بأنشطة اقتصادية واجتماعية؛ بين الكـــيانات المحلية لتناول أعمال محددة أو مشروعات صغيرة وبين الأطراف الفاعلة المحلية والعاملين الآخرين خارج آغوي (الإقليميين أو القطريين أو الدوليين).

الجزء الثاني– المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

18 - تقـــع مـــنطقة المشـــروع في الجزء الجنوبي من منطقة مارادي، على حدود نيجيريا. ومنطقة آغوي (800 2 كيلومتر مربع) سهل رملي متوسط هطولاته المطرية السنوية ما بين 400 مليمتر في الشمال و600 مليمتر في الجنوب. وباستثناء مجرى نهرين جافين هما "جوبليس" ضحلة، يصل عمق منسوب المياه إلى أكثر من 50 مترا. ويعبر الطريق الأســـفلتي الرئيســـي المنطقة من الغرب إلى الشرق. ولا تزال شبكة الدروب المعدة للسيارات غير كاملة؛ وهناك قرى كثـــيرة في الشمال معزولة. ويوجد فقط في آغوي وجازاوا وتشاداوا كهرباء وهواتف. ويحصل 41% فقط من السكان علـــى مياه صالحة للشرب مقابل 54% لكامل منطقة مارادي؛ وتم بناء سبعة مراكز للصحة المتكاملة فقط من بين 18 مركزا كان مخطط لها.

19 - يـــبلغ عـــدد سكان المنطقة حوالي 000 215 نسمة يعيشون في ثلاث مدن و180 قرية و40 مستوطنة رعوية. وتبلغ كثافة السكان 84 شخصا في الكيلومتر المربع. والمجموعات الاثنية الثلاث هي الهوسة (80%) والفولاني (18%) والـــبوزو (2%). وكان هناك 600 35 مزرعة في المنطقة في عام 1997. وتوقف التوسع في الأراضي المزروعة منذ حوالـــي 10 سنوات، عندما احتلت الأراضي الصالحة للزراعة، مما أدى إلى انكماش الغابات ومناطق الرعي انكماشا

هـــائلا. والمحاصيل الرئيسية هي الدخن والسرغم واللوبيا والفول السوداني والسوشية (Cyperus esculentus) وهو محصـــول ذو قيمة عالية يستخدم في عمل المشروبات ومساحيق التجميل في نيجيريا. وتم تطوير أراضي مروية قليلة مؤخرا في وديان "جولبي" في الجنوب الشرقي. وغالبا ما يمتلك تجـــار الحضر المزارع الكبيرة والمجهزة تجهيزا جيدا (15%) ويســـتخدمون العمـــال المأجورين. ويمكن للمزارع الأصغر (45%) تحقيق الأمن الغذائي فقط إذا تمكنت من الحصـــول علـــى مصادر تكميلية للدخل. أما المزارع متوسطة الحجم (40%)، التي لديها معدات قليلة تجرها الثيران، فغالـــبا ما تكون مكتفية ذاتيا من الأغذية في سنوات سقوط الأمطار العادي إلا أنها معرضة للتأثر بالجفاف الشديد. إن العربات التي تجرها الثيران هي الأصول الرئيسية لإدارة خصوبة التربة، ومع ذلك تتوفر لثلث المزارع فقط.

20 - إن الخدمات الريفية ضعيفة وتقتصر على قطاع عام سيء الأداء. والاستثناءات هي: قطاع خاص راسخ قادر علـــى صـــناعة العـــربات والمعدات التي تجرها الثيران وإصلاحها؛ الدعم التقني لشبكات الري الصغيرة التي أنشئت بموجـــب بناء مشروع تعزيز الري الخاص للبنك الدولي؛ مقاولون قلة من المقاولين ممن هم جيدي التجهيز للأعمال المدنية والموجودين في مارادي وتيساوا. ويوجد في أغوي عدد قليل من المقاولين غير المجهزين تجهيزا جيدا يعملون في القطاع غير الرسمي؛ وهناك مصرفان ريفيان فقط ومؤسسة واحدة للخدمات المالية الصغيرة.

21 - تمـــر منطقة المشروع بتغييرات اجتماعية رئيسية. وفي نواحي كثيرة، يتخذ مجتمع ريفي جديد شكله بسرعة. ويمـــيل الســـكان، علـــى نحو متزايد، بتعيين هويتهم بمنطقة معينة، ويستبدلون بالتدريج العلاقات التقليدية القائمة على النسب و/أو علاقات الأفراد ببعضهم. ويزداد الاعتراف بالأفراد كجهات اجتماعية فاعلة ذات حقوق كاملة، ولم يعودوا مجـــرد أعضـــاء في نسب أو عشيرة. كذلك تطورت العلاقات بين الجنسين، وأصبح من حق النساء أن ترثن؛ وتعمل النســـاء أقـــل في أراضي الأسرة ويقضين ساعات أقل في البحث عن الماء. ويتيح هذا الوقت لهن للقيام بأنشطة تتعلق بمحاصـــيلهن أو بتوليـــد الدخل. ومع ذلك، فغالبا ما ترتبط فرصهن الجديدة بزيادة المسؤوليات داخل الأسرة وضعف آلـــيات التضـــامن. ويرتفع عدد الأسر التي تعولها النساء ويبلغ الآن حوالي 13% من المجموع. وتعزز هذه التغيرات القوى المحركة الجديدة للفقر وعدم المساواة وتقويض قيم التضامن التقليدية. إن هيكل القوة التقليدي القائم على السيطرة علـــى العمـــل يتحول بالتدريج للسيطرة على الأصول الحقيقية مثل الأرض ورأس المال. لقد أصبح العزل الاجتماعي حقيقة، مما دفع بعض الأسر الفقيرة إلى ترك القرية.

22 - **المجموعـــة المســـتهدفة.** في عام 1997، اعتبرت نسبة 56% من أسر منطقة مارادي أكثر فقرا، مع متوسط دخـــل نقـــدي ســـنوي أقل من 000 40 فرنك أفريقي؛ واعتبر 27% فقراء حيث متوسط الدخل أكثر من 000 85 فرنك أفريقـــي. وفـــي منطقة آغوي، تقدر هاتان الطبقتان بحوالي 000 30 أسرة (000 180 شخص) أو 85% من المجموع. وتشكل هذه الأسر المجموعة المستهدفة للمشروع المقترح. ويدرك سكان القرى "التعرض للضرر" كمحدد رئيسي للفقر ولو أن حتى غير الفقراء غير آمنين. ويمكن وصف "فئات" الفقر كما يلي:

- الأســـر الأشـــد فقـــرا (45%) وهي المعرضة دائما للخطر: وهي لا تتمكن من إنتاج أغذية تكفيها؛ وليس لديها مدخرات ولا أي حيازات؛ وتعيش عادة على الكفاف، وعند مواجهة أزمة حادة، تلجأ إلى تدابـــير الـــبقاء التـــي تفـــاقم من فقرها مثل الهجرة والعمل لدى الآخرين ورهن أو بيع الأرض أو المحاصيل قبل حصادها.

- **تتمكن الأسر الفقيرة** (40%) من تلبية حاجاتها الاستهلاكية في ظل أوضاع مناخية عادية وقد تتمكن من تحسين مستوى معيشتها؛ إلا أنه، قد تؤدي أزمة أو اختيار سيء إلى سقوطهم في فخ الفقر بحيث تصبح قدرتهم على وقف هذه العملية محدودا؛

- **إن تعرض النساء للضرر** هو نتيجة لتعرض أسرهن للضرر ولغير ذلك من العناصر التي لها علاقة بحالة المساواة بين الجنسين مثل عدم استقرار الزواج وضعف حقوق الأرض وسيطرة الرجال وتقييد حرية العمل؛ وتقوم النساء بزراعة قطع صغيرة من الأرض، وأول ما تباع هي حيواناتهن عندما تقع كارثة؛ ويعتمدن اعتمادا كبيرا على شبكات التضامن المتبادل؛ وقد حصلت النساء على درجة ما من الاستقلال الذاتي، ولكن بذلك فقدن دعم الأسرة؛

- يواجه **البالغون من الشباب** في أول سنوات استقلالهم الذاتي النسبي حالة مماثلة للأسر الأفقر، ويقومون أيضا بإنشاء شبكات تضامن لمواجهة القيود المشتركة؛ ونتيجة لندرة الأراضي، يوجه عدد متزايد طاقاتهم نحو سبل عيش بديلة بالرغم من الافتقار إلى الأصول والاستقلال الذاتي الحقيقي؛ ويعتبرون الهجرة وسيلة للحصول على الخبرة والاستقلال الذاتي.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

23 - يتمثل هدف التنمية الشامل[3] في تحسين الدخول ومستويات معيشة الفقراء في آغوي وإلى حد ما بعض الكميونات المجاورة، مع تأكيد خاص على النساء والبالغين من الشباب. وسيجري دعم الأهداف المحددة من خلال عملية تنمية محلية وتنمية قدرات المجموعة المستهدفة لتحديد الابتكارات والمبادرات (التقنية أو الاقتصادية أو التنظيمية) وتنفيذها التي يمكن أن تؤدي إلى خفض فقرهم وتعرضهم للضرر أو تحسين أمنهم الغذائي.

24 - ومن أجل السعي لتحقيق هدفه المحدد، سيعمل المشروع عن كثب مع المستفيدين لتحديد الابتكارات المحلية وتحليلها وتنقيحها ونشرها؛ وخلق كيانات ومنظمات ريفية وتجميعها لتمكين الحوار المحلي واتخاذ القرارات وتنفيذ المبادرات؛ وتمكين الأفراد والمجموعات من تصميم مشروعاتهم الصغيرة وتنفيذها؛ ودعم القدرات العامة والخاصة في تنفيذ الخدمات المحلية والاستجابة لحاجات وطلبات المجموعة المستهدفة.

25 - سيكون تعزيز الابتكارات والمبادرات المحلية المحرك في عملية التنمية المحلية. ولن ينظر إلى الابتكار المحلي على أنه نتيجة، بل بالأحرى على أنه عملية لإجراء التجارب التي لها أساس في القوى المحركة للمجتمع المحلي. وسواء كانت تقنية أو اقتصادية أو تنظيمية، سيتوفر دائما للابتكارات المحلية بعدا اجتماعيا. وسيسعى المشروع إلى دعم قدرات المجموعة المستهدفة للاضطلاع بعمليات ابتكارية كما يلي:

3 يرد في التذييل الثالث تحليل لإطار المشروع موضحا الترابطات والمؤشرات التي يمكن التحقق منها والافتراضات المقدمة.

إدراك جديد لسياق أو ظاهرة معطلة ..> فكرة مبدئية ..> اعتماد جماعي أو اجتماعي للفكرة ..> تحويل الفكرة إلى خطة عمل ..> إجراء التجارب والتنفيذ ..> التنقيح والاعتماد ..> النشر ..> التقييم.

26 - يعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على موارد المشروع الزخم الرئيسي له. وعلى أساس الدروس المكتسبة، ستتصدى استراتيجية المشروع للضعف المحدد للنساء والمصالح الاستراتيجية وجعل قضايا الجنسين الاتجاه السائد في جميع سمات المشروع.

جيم - عناصر المشروع

27 - يتألف المشروع الذي سينفذ على مدى ثماني سنوات من خمسة عناصر هي: (i) دعم الابتكار المحلي؛ (ii) بناء قدرات الكيانات والمنظمات الريفية والشركاء الآخرين؛ (iii) إنشاء صندوق لدعم الابتكارات والمبادرات المحلية؛ (iv) تقوية قدرات تنفيذ الخدمات المحلية؛ (v) إدارة المشروع.

28 - **دعم الابتكار المحلي**. عندما يحدث التغير يتولد الابتكار أيضا. وبينما قد يتوفر لابتكار أبعاد مفاهيمية و/أو تقنية، فهو دائما عملية اجتماعية تتضمن بالتدريج – ويسلم بها – عدد متزايد من الأشخاص. وتتطلب جميع الابتكارات تفاعلات بين المستوى المحلي (حيث تظهر لأول مرة) والمستويات العليا (العالمية). ويمكن أن تحدث هذه التفاعلات المحلية/العالمية عند مراحل مختلفة من العملية بطرائق متنوعة كثيرة. ولن يدعم المشروع الابتكارات التقنية فحسب، بل أيضا الابتكارات الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية. وسيجري إنشاء فريق مركزي من موظفي المشروع والمبتكرين في القرى (من الرجال والنساء) لتحديد الابتكارات المحلية الواعدة؛ ومساعدة المبتكرين على إقامة اتصالات بالمعرفة ذات العلاقة والشركاء؛ وضمان حصول المبتكرين على رأس المال؛ ودعم عملية إجراء التجارب مع الابتكارات المحلية؛ وتدريب المبتكرين أو الوطنيين الآخرين كمرشدين وتمكينهم من النشر؛ وتقييم النتائج وتحديث نهج المشروع وبناء على ذلك. سيقوم المشروع بتمويل: المعدات وتكاليف تشغيل الفريق المركزي؛ تنفيذ عملية دعم الابتكار؛ الشراكات التعاقدية مع مؤسسات البحوث وجامعة نيامي أو المؤسسات القطرية الأخرى التي قد تشترك على أساس منتظم في دعم الابتكار.

29 - **بناء قدرات الكيانات والمنظمات الريفية والشركاء الآخرين**. بالرغم من وجود فرص كثيرة لإنشاء المنظمات من خلال التغييرات الاجتماعية الجارية، لم تخرج إلى حيز الوجود حتى الآن إلا مجموعات صغيرة وشبكات غير رسمية. وسيبني المشروع على اتجاهين اجتماعيين ديناميكيين: زيادة التعريف بمنطقة معينة (أي، ظهور قواعد مشتركة وتجميع الموارد وما إلى ذلك)؛ ظهور شبكات تضامن جديدة على أساس طموحات أو مصالح مشتركة. وسيقدم المشروع دعمه حسب تنوع ظهور الكيانات والمنظمات الريفية على أساس طابعها وحجمها وأهدافها ومدى نضجها. وسيجري توفير دعم المشروع بناء على ترتيبات تعاقدية تضع خطط عمل الكيانات والمنظمات الريفية والمساهمات النسبية في وضع خطط العمل وتنفيذها وتقييمها. وسيجري إيلاء أهمية خاصة لتنمية الموارد البشرية للكيانات والمنظمات الريفية. وسيعهد بالتنفيذ إلى الفريق المركزي من موظفي المشروع والقرويين (من الرجال والنساء) الذين سيقومون بإدارة العملية بكاملها لدعم الكيانات والمنظمات الريفية وتنفيذ خطط عملها. وسيجرى توفير تكاليف المعدات والتشغيل وكذلك تكاليف عملية التنفيذ.

30 - **إنشـــاء اعـــتماد لدعم الابتكارات والمبادرات المحلية**. لآليات تمويل خطط العمل التي تم اختبارها بناء على مشـــروع تجريبي للبحث والتطوير علاقة وطيدة باستراتيجية المشروع. وعلى أساس هذه الخبرة، سيجري تنقيح خطط العمـــل لـــتطور إلـــى برامج تنمية تتمتع على سنوات عديدة بهياكل أفضل ومتعددة السنوات وتشترك فيها عدة قرى. وســـيتمكن القائمون على تعزيز الابتكارات والمبادرات من الحصول على رأس المال والمعرفة من خلال خطط عمل كـــياناتهم ومـــناظماتهم الريفية. إن أي عمل له قدرة على مزيد من التنمية الريفية أو يستجيب لحاجات الفقراء سيكون مؤهلا نظرا لأنه يتعلق ببناء القدرات أو تقاسم المعرفة أو البنية الأساسية أو المعدات أو المواد. وقد يشمل اعتماد دعم الابـــتكارات والمبادرات المحلية جزء من تكاليف تشغيل كيان أو منظمة ريفية أو يساهم في اعتماد مماثل على أساس مـــنحة تساوي مبادرة للخدمات المالية الصغيرة (ستوفر أي اعتمادات ائتمانية). وفي هذا الصدد، بينت الخبرة أن آلية الـــتمويل هـــذه من المحتمل أن تحفز الطلب على الخدمات المالية الريفية. ونتيجة لذلك، سيدعم المشروع الروابط بين القرويين ومؤسسات الخدمات المالية الصغيرة. ومع ذلك، ستظل تنمية الخدمات المالية الريفية في آغوي امتياز برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية الممول من الصندوق. وسيجري وضع مبادئ توجيهية (استراتيجية ومنهج وقواعد تمويل) وتحديـــثها بانتظام على أساس الخبرة. من خلال عملية رسمية قائمة على المشاركة وتتضمن المعنيين بالإشراف على المشـــروع وشـــراكة محلية استشارية ولجنة توجيه محلية. وسيعهد إلى الموظفين الإداريين في وحدة إدارة المشروع بإدارة اعتماد دعم الابتكارات والمبادرات المحلية على نحو محدد.

31 - **دعـــم قدرات تنفيذ الخدمات المحلية**. سيشمل هذا العنصر: إيجاد بنية أساسية ريفية مختارة (32 كيلومتر من الطـــرق الفرعية ومراكز للصحة المتكاملة وفصول دراسية في القرى و50 بئرا في القرى)؛ صندوق لدعم **الشراكات** بهـــدف تعزيز توريد الخدمات المحلية. وسيوفر هذا الصندوق دعم البناء المؤسسي والتدريب لموفري الخدمات المحلية الذيـــن يعملـــون بفعالـــية فـــي تعزيز الابتكارات والمبادرات المحلية. وقد يشمل هؤلاء الشركاء: المصالح الحكومية اللامركزية لتعليم القراءة والكتابة والصحة والإرشاد في مجالي المحاصيل والثروة الحيوانية والبيئة والأعمال الريفية؛ ومحطـــة إذاعة محلية؛ وظهور مقاولين محليين خاصين؛ خبراء استشاريون أو مراجعو حسابات/محاسبون؛ ومنظمات المجتمع المدني.

32 - **إدارة المشـــروع**. ســـيمول المشـــروع إنشـــاء وحدة لإدارة المشروع ويوفر الدعم للترتيبات المختلفة للتنفيذ والشراكة الواردة في القسم واو.

دال – تكاليف المشروع وتمويله

33 - تقـــدر مجموع تكاليفت الاستثمار والتكاليف المتكررة للمشروع بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية بمبلغ 17.56 ملـــيون دولار أمريكي على مدى ثماني سنوات. ويرد في الجدولين 1 و2 على التوالي موجز للتكاليف حسب العنصر والتمويل المشترك.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
دعم الابتكارات المحلية	1 142	145	1 287	11	8
بناء قدرات الكيانات والمنظمات المحلية والشركاء الآخرين	855	222	1 077	21	7
إنشاء صندوق لدعم الابتكارات والمبادرات المحلية	4 962	-	4 962	-	33
دعم قدرات ايصال الخدمات المحلية	4 287	590	4 877	12	32
إدارة المشروع	1 794	1 261	3056	41	20
مجموع التكاليف الأساسية	13 040	2 219	15 259	15	100
الطوارئ المادية	1 330	222	1 551	14	10
الطوارئ السعرية	600	152	751	20	5
التكاليف الكلية للمشروع	14 969	2 592	17 561	15	115

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الحكومة		الصندوق		صندوق البقاء البلجيكي من أجل العالم الثالث		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
دعم الابتكارات المحلي	193	12	1 365	88	-	-	-	-	1 558	9	171	1 194	193
بناء قدرات الكيانات والمنظمات المحلية والشركاء الآخرين	131	10	1 162	90	-	-	-	-	1 293	7	260	902	131
إنشاء صندوق لدعم الابتكارات والمبادرات المحلية	873	16	1 679	31	1 679	31	1 227	23	5 458	31	-	4 585	873
دعم قدرات ايصال الخدمات المحلية	984	17	3 063	55	1 558	26	-	-	5 605	32	681	3 940	984
إدارة المشروع	375	10	2 734	75	538	15	-	-	3 647	21	1 480	1 793	375
مجموع التكاليف الأساسية	2 555	15	10 003	57	3 775	21	1 227	7	17 561	100	2 592	12 414	2 556

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

34 - سيساهم الصندوق بحوالي 10 ملايين دولار أمريكي (أو حوالي 57% من التكاليف الكلية). وتجري حاليا مناقشات قاربت على الانتهاء كي يقوم الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بتقديم منحة تبلغ 3.77 مليون دولار أمريكي (أو 21% من التكاليف الكلية) لتمويل المشروع. وستكون مساهمة الحكومة، المقدرة بمبلغ 2.56 مليون دولار أمريكي (15% من التكاليف الكلية)، على شكل ضرائب ورسوم. ويقدر مجموع مساهمة المستفيدين في التمويل (العينية أو النقدية أو العمل) بحوالي 1.23 مليون دولار أمريكي (7% من التكاليف الكلية).

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

35 - **التوريد**. سيتم توريد العربات والمعدات التي تزيد قيمتها على 000 100 دولار أمريكي وفقا لإجراءات العطاءات التنافسية الدولية. وبالنسبة للمبالغ التي تتراوح بين 000 10 دولار أمريكي و000 100 دولار أمريكي فستطبق إجراءات العطاءات التنافسية المحلية. أما فيما يتعلق بالمقادير التي تقل عن 000 10 دولار أمريكي فسيستخدم أسلوب التسوق المحلي. وسيتم توريد خدمات الأشغال العامة بموجب إجراءات العطاءات التنافسية المحلية. وستمنح عقود الدراسات والخدمات الاستشارية وفقا للخطوط التوجيهية المعتمدة في مكتب الأمم المتحدة للمشاريع والمقبولة من الصندوق.

36 - **الصرف**. سيتم سحب الأموال وفقا لإجراءات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبما يتماشى مع شروط اتفاقية القرض. وفور نفاذ مفعول القرض وتلبية شروط الصرف، سيودع الصندوق مقدارا إجماليا بالفرنك الإفريقي تعادل قيمته 000 550 دولار أمريكي في حسبا خاص تحتفظ به وحدة إدارة المشروع في مصرف تجاري يرتضيه الصندوق.

37 - **الحسابات ومراجعتها**. ستحتفظ وحدة إدارة المشروع والشركاء بالحسابات وفقا لمعايير مقبولة دوليا. وستعد كتيبات الإجراءات وتنفذ اعتبارا من السنة الأولى للمشروع. وستقوم وحدة إدارة المشروع بجمع التقارير المالية الفصلية الواردة من كل شريك وتعد تقريرا فصليا شاملا يرفع إلى الحكومة، والصندوق، والجهات الممولة الأخرى. وستخضع كل الحسابات المتصلة بالمشروع سنويا طبقا لاختصاصات يرتضيها الصندوق. وسيتاح تقرير المراجعة الموحدة للصندوق في غضون ستة أشهر بعد إقفال كل سنة مالية.

واو – التنظيم والإدارة

38 - يرمي تنظيم المشروع إلى ضمان الإدارة السليمة وذات الكفاءة التكاليفية، وإلى المضي في نقل مسؤوليات التنفيذ والرصد والتقييم إلى المؤسسات والمنظمات الريفية والشركاء الآخرين. وسيعزز المشروعات من قدرات هذه الجهات على القيام بذلك، ومن المنتظر أن تضحي إجراءات التنظيم والإدارة فيها مقياسا من مقاييس تقدمها. كما أن تنظيم المشروع يهدف إلى تنشيط المشاركة الحقيقية للجهات الفاعلة المحلية في الإدارة الاستراتيجية؛ والصلات المتينة بين المؤسسات والمنظمات الريفية وشركائها؛ والعلاقات العملية بين المنظمات الريفية والمروجين المحليين للابتكارات والمبادرات.

39 - وستتولى تنفيذ المشروع وزارة المشروع وزارة التنمية الزراعية وسيشتمل على الهيئات التالية:

- **شراكة محلية استشارية مفتوحة لأي جهة عاملة أو هيئة منخرطة في تنفيذ المشروع** (محلية أو وطنية أو دولية)؛ وستستعرض تقدم المشروع وتتقدم باقتراحات بشأن التوجهات والخيارات الاستراتيجية؛ ولن يكون لها سلطة لاتخاذ القرارات، لكن توصياتها ستناقش في هيئات وضع القرارات؛ ومع مرور الزمن يمكن أن تتحول هذه الشراكة إلى رابطة إنمائية محلية.

- ستتولى لجنة توجيه محلية مخفضة استعراض خطط العمل والميزانية السنوية والتقارير المرحلية والموافقة عليها؛ وستضم هذه اللجنة مندوبين عن وزارة التنمية الزراعية، والجهات المحلية (عقب إنشائها) والشركاء الرئيسيين للمشروع؛ وسيشكل مندوب المستفيدين، ونصفهم من النساء، الأغلبية على الدوام في عضوية هذه اللجنة.
- ستضمن لجنة توجيهية وطنية التوجه الاستراتيجي للمشروع، كما ستتأكد من مطابقة سمات المشروع مع الاستراتيجيات الوطنية وتصادق على خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية. وستضم هذه اللجنة ممثلين عن وزارة التنمية الزراعية وغيرها من الوزارات والمؤسسات والمنظمات الريفية ومن الحكومة المحلية والسلطات التقليدية.
- وحدة إدارة المشروع التي ستعمل لكيان مستقل في ظل وزارة التنمية الزراعية.
- **المؤسسات والمنظمات الريفية**، المشتملة على جهات ترويج الابتكارات والمبادرات، والعاملة مع المشروع من خلال خطط عملها، والمستوفية لشروط الحصول على مساندة المشروع.
- **سيضطلع** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وإدارة الدراسات والخطط في وزارة التنمية الزراعية، وإدارة الخطط والبرامج في وزارة المالية والتخطيط بمهام الإشراف مما سيكفل السيطرة الشاملة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- **يدرس الصندوق أمر إرساء شراكة لتجهيز وإعداد المشروع** تشمل الجهات المعنية الرئيسية (على المستوى الميداني، وضمن الصندوق والمؤسسات والأشخاص من أصحاب الكفاءات). وستعتمد هذه الشراكة على علاقات الثقة والشراكة التي نشأت أثناء تقييم مشروع التنمية الريفية في آغوي، والتنفيذ الرائد، وتصميم المشروع. وستشكل هذه الشراكة سبيلا فريدا لتعزيز الأثر، والتنفيذ الكفوء، والتعلم.

40 - وسيتمتع كل كيان من الكيانات المذكورة آنفا بميدان شراكة وبوسيلة إدارة (أنظر الجدول 3). ومن المنتظر أن يضطلع مندوب المجموعة المستهدفة بدور قيادي في معظم تلك الجوانب.

الجدول 3: أدوات الشراكة

الشركاء/ترتيبات الشراكة	الأدوات
جهات الترويج	المشروعات الصغيرة
المؤسسات والمنظمات الريفية	خطط العمل
وحدة إدارة المشروع	العقود
لجنة التوجية المحلية	خطط العمل والميزانيات السنوية
شراكة محلية استشارية	توجيه الشراكات والتعلم
الشراكة المحلية الاستشارية	التحديث السنوي لاستراتيجية المشروع
الإشراف	استعراض المشروع وإدارة القرض
اللجنة التوجيهية الوطنية	التوجه الاستراتيجي وخطط العمل السنوية والميزانيات السنوية
شراكة تجهيز وتنفيذ المشروع	الاستعراض الاستراتيجي لتنفيذ المشروع، والأثر، والتعلم، والسياسات

41 - ستخضع الفرق الأساسية المكلفة بمساندة بناء القدرات والابتكارات المحلية في البداية لإشراف وحدة إدارة المشروع. غير أنها ستشجع على أن تتحول إلى جهات مستقلة لتوفير الخدمات تابعة للقطاع الخاص (أو المجتمع المدني) وتعمل بالتعاقد مع المشروع والزبائن الآخرين. والى جانب الأدوار الرئيسية لموظفي المشروع فإنهم سيكلفون بالعمل كمشرفين في المشروع على ميدان أو مجال واحد أو أكثر من ميادين المهارات ومجالات العمل (مثل التمايز بين الجنسين، وإدارة الموارد الطبيعية، والقروض الصغيرة، والمشروعات الصغيرة، والمحاصيل والثروة الحيوانية). وستخضع وحدة إدارة المشروع مباشرة لإدارة الصندوقين (صندوق دعم الابتكارات والمبادرات المحلية والصندوق الخاص لدعم التوريد المحلي للخدمات).

42 - **الرصد والتقييم**. سيشكل الرصد والتقييم وظيفة أصلية في أدوات الشراكة السبع المدرجة في الجدول 3. وسيتولد الجانب الأكبر من معلومات المشروع عبر نظام الرصد والتقييم. وسيسهم كل موظفي المشروع وشركائه في توليد المعلومات وإرسالها إلى وحدة الرصد والتقييم ضمن وحدة إدارة المشروع. وستقوم وحدة إدارة المشروع بثلاثة أنواع من الأنشطة هي: (i) رصد الأنشطة والمخرجات؛ (ii) تقدير الأثر على المجموعات المستهدفة؛ (iii) القيام على المستوى المؤسسي بمتابعة فعالية الأدوات والإجراءات. وستجمع الوحدة وتحلل البيانات؛ وتنشئ وتدير قواعد البيانات للمؤسسات والمنظمات الريفية والشركاء، وستنتج أو تتعاقد مع الخبراء الاستشاريين لإنتاج، معلومات إضافية. وثمة اعتمادات مرصودة للقيام باستعراض من استعراضات منتصف المدة في السنتين الثالثة والسادسة للمشروع.

زاي – المبررات الاقتصادية

43 - سيعود المشروع بالفائدة على الإنتاج المحصولي والحيواني، والحراجة الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية، وأنشطة تنويع وإدرار الدخول الخاصة بالرجال والنساء، وخدمات التسويق والتمويل، ومحو الأمية، والتنظيم الاجتماعي. وبعض هذه الفوائد تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للنساء و/أو الشباب ومن المنتظر أن تتسع قائمة الفوائد مع تقدم التنفيذ. كما أن المشروع سيوفر فوائد (اقتصادية واجتماعية وتنظيمية) لا يمكن خلقها عن طريق النهج التقليدية المنطلقة من القمة إلى القاعدة، وذلك بسبب تركيزها على تحديد الفرص الجديدة والوصول، إليها بالمقارنة مع الاكتفاء فحسب بإزالة العقبات. كما أن المشروع سيسهم إسهاما كبيرا في تمكين الفقراء، على المستويين الفردي والمجتمعي على حد سواء، عبر تعزيز الإطار المؤسسي المحلي وتدعيم دورة في الشؤون المجتمعية، ومن خلال تيسير العلاقات مع بيئة أوسع.

44 - ولا يصلح التحليل التقليدي لنسبة التكاليف إلى الفوائد في مثل هذا النوع من المشروعات المفتوحة. غير أنه تم إجراء تحليل دقيق في إطار المشروع الرائد للبحوث والتطوير لطائفة واسعة من الأنشطة التي يزمع المشروع تنفيذها. وأظهرت الدراسة أيضا أن كل الأنشطة المنفذة في ظل هذه العملية الرائدة مجزية للغاية. والى جانب ذلك فإن من المنتظر كذلك جني فوائد مهمة في ميدان الحد من الفقر بفضل زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الكلي على المستوى المحلي؛ وارتفاع الإنتاج، مع حصول المجموعة المستفيدة على نصيب أكبر من القيمة المضافة المحققة؛ وتعزيز إعادة توزيع الثروة على الفقراء؛ والزيادات في التحويلات الخاصة والعامة الصافية إلى منطقة آغوي عبر تقوية القوة

التفاوضية؛ وخفض المخاطر والهشاشة. ومع أن العنصر الأخير لا يشكل زيادة صافية في الثروة، فإنه يمثل بدون شك فائدة حقيقة.

45 - **التمايز بين الجنسين**. تتمتع النساء الآن بقدر أكبر من الاستقلال ولكنهن أشد ضعفا أيضا حيث أن فرصهن الجديدة تترافق مع ضعف آليات التضامن التقليدية. وسيتم التوسع في التدابير التي انطلقت في ظل المشروع الرائد للبحوث والتطوير وأسفرت عن فوائد مباشرة للنساء، كما سيعمم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين في استراتيجية المشروع. وسيعزز الدور النشط للنساء في المؤسسات والمنظمات الريفية المختلطة، وسيوفر لهن العون لإنشاء مؤسسات ومنظمات ريفية خاصة بهن إن رغبن في ذلك. وسيستفيد كل المنخرطين في المشروع من أنشطة التدريب والتوعية المتعلقة بالتمايز بين الجنسين.

حاء – المخاطر

46 - سيظل التقلب في معدلات هطول الأمطار الخطر الأساسي بكل تأكيد، علما بأن موجات الجفاف الكبرى قد أدت في غالب الأحيان إلى قطع الديناميات الإنمائية والعمليات التنظيمية الناشئة في الماضي. ومن المفترض أن تتيح استراتيجية الحد من الهشاشة والتنظيم المرن للمشروع لتعديل التدابير، ومن ثم تمكين المشروع من أن يضطلع بدور في بناء الهياكل. كما أن نوعية الموارد البشرية (موظفو المشروع بل وكذلك المستفيدون والشركاء أيضا) ستشكل خطرا رئيسيا، رغم أن الفريق الرئيسي مؤلف من تقنيين وقرويين اكتسبوا الخبرة في إطار المشروع الرائد للبحوث والتطوير. وسيوجه اهتمام خاص نحو التعاقد مع بقية الموظفين، وستنفذ عمليات تقييم خارجية للأداء الفوري كل سنة. وستخضع تدابير التعاقد مع كبار الموظفين (وتسريحهم) لموافقة الصندوق. وسيجري التعاقد مع المراقب المالي دوليا. وبالإضافة إلى ذلك، وفي كل منحة مساعدة تقنية من منح الصندوق، فإن الجهود تبذل بالتعاون مع جامعة نيامي، ومنظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث، وجامعة لوفين الكاثوليكية في بلجيكا بغية دراسة الاحتياجات من الموارد البشرية، وتحديد مؤهلات مهنية جديدة للموظفين الإنمائيين المحليين.

طاء – الأثر البيئي

47 - كان من بين النجاحات التي حققها مشروع التنمية الريفية في آغوي أنه ساند جهود نشر الأساليب الفردية والمجتمعية المحسنة لإدارة الموارد الطبيعية، مما أسهم في إحداث تحول إيجابي واسع في تلك الإدارة، مع الحد بشدة من النزاعات بين أصحاب القطعان والمزارعين. ويتسم نطاق الأنشطة الاقتصادية الفردية بالضيق ومن ثم فإنه لن يسفر بداهة عن أثر سلبي. غير أنه سيتم تعميم الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية في استراتيجية المشروع، ولن تحظى أية تدابير قد تسفر عن خلق مخاطر بيئية بالمساندة، وعلى العكس فإن الأساليب أو المبادرات القيمة ستدعم، وسيتم بذل جهود خاصة للتصدي للأساليب الضارة؛ والزحف الصحراوي، والافتقار إلى الإدارة في الغابات الثلاث المتبقية، وخسائر التنوع البيولوجي.

ياء – السمات الابتكارية

48 - يتسم المشروع بالابتكار من عدة وجوه. فهو يرسي تضافرا متينا بين برامج منح المساعدة التقنية للصندوق ومشروعات القروض الاستثمارية. ويتجه المشروع بموجب تصميمه نحو العمليات المستندة إلى علاقات الشراكة بين المستخدمين النهائيين، والمنظمات الريفية، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين، والخبراء الاستشاريين، والمؤسسات والشخصيات الرئيسية الأخرى المتمتعة بالكفاءات. كما أنه يقر بديناميات المجتمعات المحلية، ويعتبر الابتكارات، والمبادرات، والمعارف المحلية القوة المحركة للتغيير والتقدم. وستنفذ أنشطة المشروع عبر ترتيبات تعاقدية مبرمة بالتفاوض بغية تعزيز الإحساس بالملكية لدى الجهات المعنية المحلية. وستضطلع هذه الجهات بصورة متزايدة بمسؤوليات الإدارة وذلك مع تقدم المشروع. ومن المرتقب أن يتم تكرار النهج التشاركي للبحوث والتطوير، واستنادا إلى هذه الخبرة، في مشروعات أخرى في الإقليم.

49 - وبفضل الطابع الابتكاري الفائق للمشروع فإن الصندوق يستطلع إمكانية إقامة شراكة لتطوير وتنمية المشروع تتولى المتابعة الوثيقة للتنفيذ وانجاز الأثر، ورعاية التعليم بصورة مشتركة مع الجهات المعنية المحلية والخارجية. وستستفيد هذه الشراكة في بادئ الأمر من خبرة الأشخاص المنخرطين بصورة مستمرة في إعداد المشروع، والذين يضمون، بالإضافة إلى موظفي الصندوق، كبار المستفيدين النهائيين المشاركين في المشروع الرائد للبحوث والتطوير، والمنظمات الريفية، والمنظمات غير الحكومية، والموظفين الحكوميين الرئيسيين، والخبراء الاستشاريين، وجامعات بوردو، ولوفين، ونيامي.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

50 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية النيجر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

51 - وجمهورية النيجر مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

52 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

53 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية النيجر قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها سبعة ملايين وستمائة ألف (000 600 7) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمبر/تشرين

الثاني 2042، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شـــروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لبنارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 5 ديسمبر/كانون الأول 2002)

1 - تتيح حكومة النيجر (المشار إليها فيما بعد باسم "الحكومة") حصيلة القرض ومنحة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة لوزارة التنمية الزراعية (الوكالة القائدة للمشروع)، وفقا لبرامج العمل والميزانيات السنوية والإجراءات الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية وذلك لتنفيذ المشروع.

2 - تتيح الحكومة، خلال فترة تنفيذ المشروع، الأموال النظيرة لوحدة إدارة المشروع من مواردها الذاتية بقيمة إجمالية قدرها 000 555 2 دولار أمريكي. وتغطي هذه الأموال النظيرة كل الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات الموردة في إطار المشروع، وكذلك الضريبة على العلاوات والمرتبات التي تضطلع الحكومة إزاءها بالمسؤولية من خلال الإعفاء الضريبي أو اللجوء إلى إصدار شيكات الخزانة. وفي حالة الضرائب على النفقات الصغيرة وعلى النفقات الأخرى التي لا يمكن بشأنها اللجوء إلى مثل هذا الإجراء، فإن الحكومة ستتيح لوحدة إدارة المشروع مبلغا إجماليا بالفرنك الأفريقي يعادل 000 70 دولار أمريكي. ويعدل هذا المبلغ من حين إلى آخر، حسب الضرورة، وبالاستناد إلى نتائج عمليتي استعراض منتصف المدة في السنة الثالثة والسنة السادسة للمشروع.

3 - وكجزء من الحفاظ على الأساليب البيئية السليمة، تحافظ الحكومة على الأساليب المناسبة لمكافحة الآفات في إطار المشروع. وتحقيقا لذلك تكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في ظل المشروع أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها والمبادئ التوجيهية لتصنيف 1996-1997، الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

4 - وتتمركز وحدة الرصد والتقييم داخل وحدة إدارة المشروع في ظل سلطة مدير المشروع. وتضطلع وحدة الرصد والتقييم هذه بالمسؤولية عن جمع وتوزيع المعلومات على كل الجهات المعنية المحلية لمساعدة هذه الجهات على تصميم وتنفيذ نظمها الخاصة للمعلومات وللرصد والتقييم. وستمكن عمليتا تقييم منتصف المدة اللتان ستجريان خلال تنفيذ المشروع من الفصل في المستجدات الاستراتيجية البارزة واتخاذ القرارات حول التعديلات الواجب إدخالها على أساس سنوي. وسيستند نظام الرصد والتقييم على نهج تشاركي يضم كل الجهات المعنية. وسترفع وحدة الرصد والتقييم تقارير منتظمة إلى الشراكة المحلية الاستشارية وستنفذ أية توصيات صادرة عن هذه الشراكة. وبالإضافة إلى إتاحة التوجيه الاستراتيجي وتقدير أثر المشروع فإن نظام الرصد والتقييم سيمكن أيضا من القيام بما يلي: (i) المساهمة في تعزيز القدرة الإدارية للمجموعة المستهدفة، والمؤسسات والمنظمات الريفية، وإدارة المشروع، والجهات المعنية المنخرطة الأخرى، وكذلك رصد وتقييم تقدم المشروع؛ (ii) تحديد وتحليل التطورات في منطقة المشروع؛ (iii) توفير الدعم والمشاركة في عمليات التقييم الذاتي التي تقوم بها مختلف الجهات المعنية المحلية.

5 - توفر الحكومة التأمين من المخاطر الصحية والحوادث لموظفي المشروع، وفقا للوائح السارية ضمن البلد.

6 - يتم التعاقد مع موظفي المشروع على أساس الانتقاء التنافسي، الذي يرتضيه الصندوق، والمفتوح للمرشحين من القطاعين الخاص والعام (شريطة أن يكون بالمستطاع ندب موظفي القطاع العام إلى المشروع). ويجري التعاقد مع الموظفين بموجب عقود سنوية قابلة للتجديد رهنا بالأداء المرضي. وتتخذ الترتيبات لعمليات تقييم سنوية لأداء الموظفين. وتتخذ القرارات المتصلة بتعيين (أو تسريح) كبار موظفي المشروع (مدير المشروع، موظف العمليات التقنية، موظف الشؤون الإدارية والمالية، موظف الإدارة، موظف الرصد والتقييم) بالتعاون مع الصندوق.

وتكفل الحكومة، عند تساوي المؤهلات، منح الأولوية للنساء عند النظر في التعيينات الخاصة بالوظائف الرئيسية في المشروع.

7 - حدد ما يلي كشروط إضافية للنفاذ:

(i) أن يتم تسجيل المشروع في الميزانية الوطنية؛

(ii) أن تشكل وحدة إدارة المشروع بمرسوم من وزارة التنمية الزراعية؛

(iii) أن يتم إرسال خطاب إلى الصندوق بشأن تخصيص الأموال من مشروع التنمية الريفية في آغوي إلى عنصر الائتمان النسائي في البرنامج الخاص لرئيس الجمهورية بالاتفاق مع برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية، بغرض مساندة الخدمات المالية الريفية العاملة في منطقة المشروع؛

(iv) أن تكون الخدمات المالية العاملة في منطقة المشروع قد نقلت إلى برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية؛

(v) أن تكون كل أصول مشروع التنمية الريفية في آغوي قد نقلت إلى المشروع، وفقا لإجراءات يرتضيها الصندوق؛

(vi) أن يكون الصندوق قد وافق على المشروعات الأولية لكتيبات العمليات والإجراءات؛

(vii) أن يكون الصندوق قد وافق على تعيين مدير المشروع، وموظف العمليات التقنية، وموظف الشؤون الإدارية والمالية، وموظف الإدارة، وموظف الرصد والتقييم؛

(viii) أن يكون قد تم فتح الحساب الخاص وحساب المشروع، وأن تكون الحكومة قد أودعت في حساب المشروع مبلغا بالفرنك الأفريقي يعادل 000 70 دولار أمريكي بما يناظر الأموال المقابلة؛

(ix) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول حال تفويض الحكومة بتوقيع وتنفيذ مثل هذه الاتفاقية؛

(x) أن تكــون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن سلطة مختصة تتمتع قانونيا بهذه الصلاحية. وأن يكون هذا الرأي مقبولا من الصندوق شكلا ومضمونا.